

علم أصول الفقه

٧٤

١٥-٠١-٨٩ تعارض الحجج

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

حُكْمُ التَّرَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- إذا فرض تساوى المتزاحمين و عدم ترجيح في أحدهما وقع البحث حينئذ عن ثبوت التخيير بينهما و كونه عقلياً أو شرعياً.
- و نقصد بالتخيير العقلي، وجود خطابين شرعيين تعيينيين كل منهما مشروط بعدم امتثال الآخر و إنما يتخير بينهما في مقام الامتثال بحكم العقل،
- و نقصد بالتخيير الشرعي وجود خطاب واحد تخيري بدلاً من خطابين مشروطين.

حُكْمُ التَّرَاخُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و مهم الثمرة الملحوظة من وراء هذا البحث مسألة وحدة العقاب و تعدده، حيث يدعى أنه بناء على كون التخيير عقلياً يتعدد العقاب على العاصي إذا تركهما معاً، لأنه يكون قد عصي خطابين شرعيين. و أما إذا كان التخيير شرعياً فلا يكون عاصياً إلا لخطاب واحد.

حُكْمُ التَّزَاخُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و قد أفاد المحقق النائيني - قده - تفصيلاً في المقام بين ما إذا كان التكليفان مشروطين بالقدرة الشرعية أو بالقدرة العقلية، **فحكم بالتخيير العقلي في الأول و الشرعي في الثاني،**
- ما أفاده المحقق النائيني هو عكس ذلك كما صرح به السيد الشهيد آنفا.

حُكْمُ التَّزَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- (و بالجملة) بما ان **كلا من الخطابين مشروط بالقدرة شرعا** و لها دخل فيه و في ملاكه... (فالتحقيق) هو التخيير مطلقا (ثم) ان **التخيير** الثابت في هذا القسم **شرعي** كشف عنه **العقل** فان كلا من الواجبين إذا كان واجداً لملاك إلزاميٍّ في ظرف القدرة عليه كما هو المفروض ففي فرض التزاحم يكون **أحدهما لا بعينه ذا ملاك إلزاميٍّ** لا محالة فلا بدّ للمولى من إيجابه ضرورة انه لا يجوز للحكيم ان يرفع يده عن تكليفه بالواحد لا بعينه مع فرض وجدانه للملاك الإلزامي بمجرد عجز المكلف عن الإتيان بكلا الفعلين و عليه فلا مناص للمولى الحكيم في المقام من إيجاب أحد الفعلين لا بعينه

حُكْمُ التَّرَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- (و اما القسم الثالث) و هو ما إذا كانت **القدرة في كل من الواجبين شرطا عقليا...** و اما الثاني) و هو ما إذا لم يكن أحد الواجبين أهم من الآخر فلا إشكال في ان الحكم فيه **هو التخيير بينهما** و انما الإشكال في ان التخيير شرعي أو عقلي (فذهب) جماعة منهم المحقق صاحب الحاشية و المحقق الرشتي قدس سرهما إلى ان **التخيير بينهما شرعي** نظرا إلى استحالة اجتماع الخطابين التعيينيين حال المزاحمة و ان ترجح أحدهما على الآخر بلا مرجح فلا محالة يسقطان معا و بما ان الملاك في كل من الفعلين تام فعلى يستكشف العقل خطابا شرعيا تخييريا متعلقا بهما لأجل استلزام عدمه تفويت الملاك الملزم و هو قبيح على الحكيم (و يرد) عليه ان المستحيل انما هو إطلاق الخطابين حال المزاحمة لا أصل وجودهما فسقوطهما بالمزاحمة غير معقول و انما الساقط هو إطلاق كل منهما بحكم العقل و بعد سقوط الإطلاقين تكون النتيجة اشتراط كل من الخطابين التعيينيين بعدم الإتيان بمتعلق الآخر فاشتغال المكلف بامثال كل منهما يجعل الطرف الآخر غير مقدور عليه فيسقط طلبه بانتفاء شرطه فلا محالة يكون **التخيير بينهما عقليا**

حُكْمُ التَّرَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- بتقريب. «انه لا وجه لسقوط أصل الخطاب في **المشروط بالقدرة العقلية** و إنما الساقط إطلاقه لحال الاشتغال بالآخر فيثبت خطابان مشروطان **يتخير بينهما عقلاً**، و أما **المشروط بالقدرة الشرعية** **فالتخير الثابت فيه شرعي** كشف عنه العقل فإن كلاً من الواجبين إذا كان واجداً لملاك إلزامي في ظرف القدرة عليه - كما هو المفروض - ففي فرض التراحم يكون أحدهما لا بعينه ذا ملاك إلزامي لا محالة فلا بد للمولى من إيجابه، ضرورة أنه لا يجوز للحكيم أن يرفع يده عن تكليفه بالواحد لا بعينه مع فرض وجدانه للملاك الإلزامي بمجرد عجز المكلف عن الإتيان بكلا الفعلين. و عليه فلا مناص للمولى الحكيم في المقام من إيجاب أحد الفعلين لا بعينه».

حُكْمُ التَّزَاخُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و التحقيق، أن يقال:
- تارة: يكون البحث على مستوى عالم الإثبات و ما يستفاد من دليل الخطابين المتزاحمين،
- و أخرى: يكون البحث على مستوى عالم الثبوت و ما يترتب على كون التخيير عقلياً أو شرعياً.

حُكْمُ التَّرَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- أما البحث الإثباتي، فالصحيح هو أن التخيير عقلي على كل حال سواء كان الخطاب مشروطاً بالقدرة الشرعية، أي كان الاشتغال بالضد الواجب رافعاً للملاك و الخطاب معاً أم كانت القدرة عقلية.
- و ذلك لأن ظاهر دليل كل من المتزاحمين هو الخطاب التعيني به غاية الأمر قد فرض تقييده بالمقيد اللبي عقلاً أو بأخذ القدرة فيه شرعاً،

حُكْمُ التَّرَاخُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و من الواضح أن كل واحد منهما في فرض عدم الاشتغال بالآخر يكون مقدوراً فيكون إطلاقه لفرض عدم الاشتغال بالآخر ثابتاً و مقتضياً لكونه تعيينياً ملاكاً و خطاباً فلا موجب لرفع اليد عنه و افتراض وجود ملاك واحد بالجامع بينهما كما ذكره المحقق النائيني -
قده -.

حُكْمُ التَّزَاوُحِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و عليه فلو ترك المكلف امتثال الخطابين معاً يكون بذلك مخالفاً لتكليفين فعليين في حقه و مفوتاً لملاكين ثابتين للمولى و أما إذا امتثل أحدهما فيكون ممثلاً لتكليف و رافعاً لموضوع تكليف آخر كما هو واضح.

حُكْمُ التَّرَاحُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- نعم، بناءً على إنكار الترتب و القول باستحالته يقع التعارض بين الخطابين الظاهرين في التعيينية بلحاظ مورد التزاحم، فإذا فرض العلم بثبوت التكليف في الجملة في مورد التزاحم و عدم سقوطه رأساً اندرج المقام في الشبهة الحكمية التي يحتمل فيها وجود تكليف بالجامع أو بهذا تعييناً أو بذاك تعييناً فيحكم فيها بما تقتضيه الأصول العملية المنقحة في محلها.

حُكْمُ التَّرَاخُمِ فِي حَالَةِ عَدَمِ التَّرْجِيحِ

- و اما البحث الثبوتى، فإذا فرضنا القدرة عقلية بمعنى أنها غير دخيلة فى الملاك، أو أن الدخيل فى الملاك هو القدرة التكوينية المصححة لأصل التكليف بشيء - القدرة الشرعية بالمعنى الأول على المصطلح المتقدم - فسوف يكون ملاك التكليفين معاً فعلياً إلا أن المكلف عاجز عن استيفائهما. و فى مثل ذلك كما يمكن للمولى أن يجعل خطابين تعيينيين لكل منهما مشروطاً بترك الآخر - التخيير العقلى - كذلك يمكنه أن يجعل خطاباً واحداً بالجامع بينهما - التخيير الشرعى - إذ يكون الفرق بينهما حينئذ فى مجرد كيفية صياغة التشريع لا أكثر،